سلسلة ترجمات الزيتونة (88)

حساسية المجتمع الإسرائيلي لقتلى الحروب

وأثرها على قرارات الحملات العسكرية

شباط/ فبراير 2022

ترجمة لدراسة صادرة عن موقع معهد القدس للاستراتيجية والأمن

The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

حساسية المجتمع الإسرائيلي لقتلى الحروب
وأثرها على قرارات الحملات العسكرية

ترجمها عن العبرية واختصرها

د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

العنوان الأصلي:

רגישות החברה הישראלית לנפגעים והשפעתה על קבלת החלטות בסוגיות צבאיות

المصدر: موقع معهد القدس للاستراتيجية والأمن

The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS)

الكاتب: د. فانينا شوكار[1]

التاريخ: 2022/2/4

[1] خبيرة في قضايا الأمن القومي والرأي العام والسياسة الخارجية، وزميلة ما بعد الدكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة تل أبيب، ونائب رئيس تحرير جيروزاليم استراتيجيك تريبيون Jerusalem Strategic Tribune، ومحاضرة بجامعة بار إيلان Bar-Ilan University والمركز الأكاديمي للعلوم والقانون، عملت سابقاً باحثة بمعهد دراسات الأمن القومي Institute for National Security Studies (INSS)، ومديرة البرامج الدولية لمركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies. جاءت أطروحتها للدكتوراه بجامعة بار إيلان حول "دراسة مقارنة لتصور المجتمعات لخسائر الحروب، وتأثيره على التعامل مع التهديدات الاستراتيجية، بين الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل".

مقدمة المترجم:

دأبت المنظومة العسكرية الإسرائيلية خلال خوضها مختلف عدواناتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والدول العربية المجاورة، على تطبيق واحد من مبادئ عقيدتها العسكرية المتفق عليها والمتمثلة بـ"القتال على أرض العدو"، تحاشياً لوقوع خسائر بشرية في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، إضافة إلى سقوط قتلى في جيش الاحتلال ذاته.

صحيح أن هذا المبدأ قد تمّ تنفيذه في حروب وعدوانات سابقة شنتها دولة الاحتلال في عقود سابقة، لكن العقد الأخير من القرن الـ 20 والعقدين الأولين من القرن الـ 21، بددا فرص استمرار العمل به، في ظلّ قدرة قوى المقاومة الفلسطينية والعربية على "توريط" الجبهة الداخلية الإسرائيلية في هذه الحروب من جهة، ومن جهة أخرى نجاحها في "جباية" أثمان باهظة من جيش الاحتلال، ممثلة بسقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى من جنوده خلال تلك المواجهات العسكرية.

تناقش هذه الدراسة التي بين أيدينا "حساسية المجتمع الإسرائيلي لقتلى الحروب، وأثرها على قرارات الحملات العسكرية" الخشية الإسرائيلية من تزايد سقوط القتلى في أيّ حرب تشنها دولة الاحتلال على الفلسطينيين، سواء في الجبهة الداخلية أم في صفوف الجيش، مما شكل كابحاً وحائلاً أمام صدور أي قرار إسرائيلي بالذهاب إلى حرب مفتوحة، وعلى أي جبهة عسكرية كانت، بعيداً عن الجولات السريعة والخاطفة.

لعل لغة الأرقام تمنح هذه الدراسة أهمية استثنائية، وتجعل من الشروع في ترجمتها مسألة تكتسب وجاهة علمية وسياسية في الوقت نفسه، لا سيّما ونحن نتحدث عن تصاعد تدريجي في أعداد القتلى الإسرائيليين خلال المواجهات العسكرية التي شنّها الاحتلال على الفلسطينيين.

فقد أعلنت دولة الاحتلال، وعبر بيانات رسمية، نشرتها وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2021، أن 23,169 قتيلاً من أفراد وضباط الجيش، قتلوا خلال المعارك التي خاضتها منذ البدايات الأولى لنشأة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين سنة 1860، وصولاً إلى حرب النكبة 1948، ومروراً بحروب 1967، و1973، وحرب الاستنزاف، وصولاً إلى حربي لبنان الأولى 1982، والثانية 2006،

والانتفاضتين الفلسطينيتين 1987 و2000، وانتهاء بالعدوانات الإسرائيلية على قطاع غزة بين سنتي 2008–2021، مع العلم أن هؤلاء القتلى يشملون الجيش، وأجهزة المخابرات الداخلية والخارجية، والشرطة، ومصلحة السجون، والعصابات الصهيونية.

ولذلك لا ينفك كبار الجنرالات الإسرائيليين عن توجيه الانتقاد القاسي للسلوك الرسمي تجاه بعض الجبهات المتوترة المحيطة بالاحتلال، على اعتبار أن الجيش يقاتل اليوم بصورة سيئة، ولا يقوم بما يجب القيام به، لأنه باختصار خائف من القتال، ومن وقوع الخسائر البشرية في صفوفه.

يزيد من هذه الانتقادات أن التقديرات الإسرائيلية تتحدث عن سقوط مئات القتلى من جنوده وضباطه في حال قرر الذهاب إلى مواجهة عسكرية شاملة في غزة على سبيل المثال، ووصول الإسرائيليين إلى قناعة مفادها أن القتال في غزة ليس مجانياً، لأنه سيكون في منطقة سكنية وعلى الأرض، وفي ظلّ قناعة بأن الجيش إن دخلها، فسيتورط فيها سنوات طويلة، وستكون عملية "السور الواقي" في الضفة الغربية سنتي 2002–2003 بالنسبة لها مجرد نموذجاً مصغراً!

تسعى الدراسة الحالية لتسليط الضوء على ما يسمى في الداخل الإسرائيلي بـ"الحساسية الاجتماعية" التي تضع ثقلها على الجيش بصورة واضحة، لا سيّما منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، حين فقدت "إسرائيل" خسائر بشرية هائلة، وهي ظاهرة مقلقة تولدت في المجتمع الإسرائيلي، وتتمثل بدفع كل الأثمان مقابل عدم سقوط قتلى في صفوف الجنود، أو وقوعهم في الأسر، مما أوجد لدى المقاومة الفلسطينية دافعية لقتل المزيد من الجنود والمستوطنين وأسرهم، وإدارة معركة مساومة، مهينة ومستنزفة، بالضغط على الاحتلال في الخاصرة التي تؤلمه كثيراً، وهذا كفيل بتحقيق انتصار كبير في الوعي للفلسطينيين على "إسرائيل".

إن الإشكال الأساسي الذي يواجه الاحتلال في حروبه القادمة تلك الحساسية المبالغ فيها تجاه القتلى والمصابين والمخطوفين والمفقودين، وهذا الضرر الاستراتيجي الصادر عن المجتمع الإسرائيلي تتلقفه المجتمعات الأخرى في المنطقة، وترى أن "بيت العنكبوت" بات هشاً وضعيفاً، مما يمسّ بصورته الردعية، ويمنح أعداءها أملاً استراتيجياً على المدى البعيد بأنه يمكن محْو هذه الدولة من خريطة الشرق الأوسط، صحيح أن هذا مستبعد حالياً في ظلّ الظروف القائمة، لكنه ليس مستحيلاً، على الأقل هكذا يقرأ الإسرائيليون أفكار أعدائهم تجاههم!

ولذلك، وفي غمرة النقاشات الإسرائيلية التي بدأت ولما تنتهي بعد إزاء مستقبل أي مواجهة عسكرية متوقعة في المستقبل، يطرح الإسرائيليون، لا سيّما أولئك القادمون من ردهات الجيش والمؤسسة العسكرية، مسائل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الحرب، وعلى رأسها: الأثمان المدفوعة، والجدوى المتوقعة، والنتائج المطلوبة.

مع العلم أن هذه القناعات أوجدت لدى جهات الاختصاص في دولة الاحتلال حالة من الخوف "الفوبيا" من وقوع أي خسائر بشرية، مما جعلها تبالغ بتوفير إجراءات الحماية للإسرائيليين، وعنوانها عدم تحمل أي مخاطرة بحياتهم، على الرغم من أن ذلك طرح على دوائر صنع القرار الإسرائيلي جملة تساؤلات: هل التعليمات التي حولت شوارع تل أبيب مناطق فارغة من السكان، لا تمنح العدو في غزة صورة انتصار يبحث عنها، وهل من الناحية التوعوية نجح الفلسطينيون بإيصال صانع القرار الإسرائيلي إلى وضع يعترف فيه بالخشية من وقوع خسائر بشرية؟

ختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على المسارعة في الموافقة على ترجمة هذه الدراسة الإسرائيلية، لما تحمله من مضامين مهمة لصانع القرار الفلسطيني والعربي، في التعريف بزاوية جديدة على المشهد القتالي الإسرائيلي، كانت حاضرة سابقاً، لكن زادت وتيرتها بصورة تدريجية متصاعدة في السنوات الأخيرة.

حساسية المجتمع الإسرائيلي لقتلى الحروب
وأثرها على قرارات الحملات العسكرية

مقدمة:

طوال تاريخ "إسرائيل"، شكل الخوف من انخفاض القدرة الاستيعابية لمجتمعها للخسائر البشرية في المواجهات العسكرية أحد الاعتبارات المهمة في عملية صنع القرار الخاص بخوضها، وتزايد هذا الخوف منذ منتصف التسعينيات، عندما أدت سلسلة من الأحداث الأمنية لوقوع إصابات في أوساط الإسرائيليين، مما زاد من إحساسهم بأنه لا جدوى من بعض العمليات العسكرية، وزيادة الضغط الجماهيري على الحكومة من أجل وقفها.

تناقش هذه الورقة البحثية باستعراضها لعدد من المواجهات العسكرية التي خاضها الجيش بين 1982–2014، مدى قدرة الإسرائيليين على تحمل وقوع خسائر بشرية في صفوفهم، وتأثيره على التورط بالمزيد من النزاعات العسكرية.

صحيح أن الجمهور الإسرائيلي أظهر باستمرار موقفاً حازماً واستعداداً طويل الأمد لتحمل عبء الحرب، في حال كان لها مبرر من وجهة نظره، لكن صانعي القرار يعتقدون أن الخسائر في صفوف الجنود تؤدي لشيوع أجواء الإحباط، وتراجع معنويات الجمهور، ومع مرور الوقت تشكل قيداً على حرية عمل الجيش في وقت الحرب، مما يؤدي لإنجازات محدودة.

المواجهات العسكرية في جنوب لبنان بين 1982–2000:

مناحيم بيجن

خلال اندلاع حرب لبنان الأولى في 1982، ظهرت مؤشرات إسرائيلية على أن شرعية استخدام القوة آخذة في التضاؤل، مما أثار جدلاً حول مشروعيتها، وزاد من ذلك اعتراف مناحيم بيجن Menachem Begin رئيس الحكومة أن هذه "حرب اختيار، وليس اضطرار"، مما طرح تساؤلات حول الظروف المبررة للاستخدام الاستباقي للقوة العسكرية.

من دروس حرب لبنان الأولى أن الجيش أبلغ جمهوره أن تدخله العسكري هناك ضروري للحفاظ على أمن الحدود، شريطة أن يتم تأطيره بأنه "حرب اختيارية"، طالما لا يتطلب ارتفاع "سعر الدم"، أي سقوط قتلى، وبالرغم من ذلك فلم يتحرك لوقف المذبحة في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، وقتل فيها المئات منهم.

منذ نهاية الثمانينيات، بدأ الجيش بالحد من استخدام القوات الخاصة في لبنان، وتنفيذ مهامه العسكرية بصورة أقل خطورة عبر مروحيات قتالية، وتضاعف النشاط الهجومي للقوات الجوية لتقليل الخسائر، بسبب قدرتها على إصابة الأهداف المعادية في المناطق الخطيرة للغاية بالنسبة للقوات الخاصة.[2]

عمل الجيش على تقليص عدد الإصابات في صفوفه بطرق مختلفة إبان تواجده في المنطقة الأمنية بجنوب لبنان، مثل تخفيض حجم قواته، وتقييد حركة القوات البرية، وإطلاق النار من

[2] موشيه تامير، **حرب بلا إشارة** (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2005)، ص 193.

مسافات بعيدة، استجابة لمطالب الجمهور بتجنب تعريض القوات البرية للمخاطر الكامنة في العمل العسكري الفوري.[3]

في نيسان/ أبريل 1996، شنّ الجيش عملية "عناقيد الغضب Operation Grapes of Wrath" في لبنان، وركزت معظم عملياته على سلاحي الجو والمدفعية،[4] وبعد الزيادة الحادة في عدد الخسائر بين جنود الجيش، نشأ ضغط متزايد على الحكومة والجيش لمغادرة لبنان، خصوصاً من جانب حركة "الأمهات الأربع"، وبلغ ذروته بانسحاب الجيش من جنوب لبنان في أيار/ مايو 2000، بسبب الصعوبة التي واجهها صانعو القرار في تبرير التضحية بالجنود والمستوطنين.[5]

الرأي العام الإسرائيلي بخصوص بقاء الجيش في الحزام الأمني:

شكلت حرب "سلامة الجليل Peace for Galilee" سنة 1982 المرة الأولى التي يطالب فيها زعيم إسرائيلي علناً من الجمهور الاعتراف بالحاجة لاستخدام الجيش لمنع تهديد ليس موجوداً على الفور، وأدى هذا النهج لنشوء نقاش داخلي مرير حول الحرب وأهدافها، وكشف عن تآكل الإجماع الوطني على خوضها.

[3] أفرايم عنبار، "ملامح التفكير الاستراتيجي الجديد لإسرائيل،" مجلة **العلوم السياسية الفصلية**، عدد 111، 1996، ص 54.

[4] مائير فينكل وإيتان شامير، "من الذي يجب أن يتعلم من الجيش الإسرائيلي؟"، أنظمة، 2010، ص 32؛ وأفرايم عنبار، **الأمن القومي الإسرائيلي: قضايا وتحديات منذ حرب يوم الغفران** (لندن: روتليدج، 2008)، ص 226.

[5] يهودا ويجمان، "عيوب في نظرة الجيش الإسرائيلي لنفسه كمسؤول عن أمن المدنيين"، تحديث استراتيجي، 2007، ص 25؛ و"اختبار الوعي: أزمة المعاني في الجيش والمجتمع وانكشافهما في حرب لبنان الثانية"، الجيش والاستراتيجية، 2010، ص 9.

ما لبثت أن اندلعت الاحتجاجات، وتزايدت مع مرور الوقت، بمشاركة مئات آلاف الإسرائيليين، بقيادة حركات "السلام الآن"، و"هناك حدود"، و"آباء ضدّ الصمت"، وعدم الخدمة العسكرية في الجبهة اللبنانية، وكتب 90 ضابطاً احتياطياً رسالة عنوانها "لقد قتلنا وقتلنا في لبنان، ولم نعد قادرين على ذلك".[6]

بين 1985 و1995، حظيت فكرة الانسحاب من المنطقة الأمنية في جنوب لبنان بتأييد واسع النطاق في "إسرائيل"، عقب وقوع سلسلة أحداث أمنية زادت من تأييد الفكرة، لكن سنة 1997 جلبت معها منعطفاً حقيقياً في موقف الرأي العام، بسبب الارتفاع الكبير بأعداد القتلى من سلسلة الكوارث العسكرية والإخفاقات العملياتية، أسفرت في مجموعها عن مقتل قرابة مئة جندي، مما أدى لزيادة الضغط الجماهيري من أجل انسحاب أحادي الجانب.[7]

حتى 1997، بلغ متوسط عدد القتلى الإسرائيليين في جنوب لبنان سنوياً 20–30 قتيلاً، لكن العدد ارتفع بين الجيش وحزب الله بمعدل 1:1، بعكس النسبة السابقة السائدة بمعدل 3:1.[8]

[6] دان هورويتز، "الحرب التي انكسر فيها الإجماع الوطني"، في: **حرب لبنان بين الاحتجاج والرضا** (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1983)، ص 137؛ وسارة هيلمان، "هناك حدود"، النظرية والنقد، 1998، ص 313؛ و
Efraim Inbar, "Attitudes Toward War in the Israeli Political Elite", The Middle East Journal, 44/3, 1990, p. 432; and Gad Barzilai and Efraim Inbar, "The Use of Force: Israeli Public Opinion on Military Options", Armed Forces & Society, 23/1, 1996, pp. 55–56.

[7] أوري بن أليعازر، **الحرب بدلاً من السلام: مائة عام من القومية والعسكرة في إسرائيل** (بن شيمن: دار مودان للنشر، 2019)، ص 382.

[8] يهودا بن مائير، "الرأي العام في إسرائيل حول قضية لبنان"، تحديث استراتيجي، 1999، ص 18.

سقوط القتلى الإسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية 2000–2005:

بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد Camp David في حزيران/ يوليو 2000، اندلعت الانتفاضة الثانية، وكثفت المنظمات الإسلامية تفجيراتها، وإطلاق قذائف الهاون وصواريخ القسام على مدن إسرائيلية من غزة، وسعى الجيش لمواجهة الهجمات المسلحة، باغتيال قادة حماس، وتدابير مصممة لتقليل المخاطرة بالجنود مثل "إجراء الجار"، وهو أسلوب يستخدم فيه الجيش الفلسطينيين كـ"دروع بشرية" لحماية جنوده من إطلاق النار والمتفجرات، خشية انعدام الشرعية الداخلية لعملياته بسبب تعدد خسائره البشرية.

رداً على اغتيال الوزير رحبعام زئيفي Rehavam Ze'evi مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2001، صدرت أوامر للجيش بمداهمة المدن والبلدات الكبيرة في الضفة الغربية لاعتقال مطلوبين ذكرهم جهاز الأمن العام (الشاباك) (*Shabak*) Israel Security Agency—ISA، دون السماح له بدخول مخيمات اللاجئين، التي شكلت "أعشاشًا للدبابير"، وقد يكلف اقتحامها سقوط مئات القتلى، كما ظهر في التقييمات الاستخباراتية.

موشيه يعلون Moshe Ya'alon نائب رئيس أركان الجيش حذر خلال الانتفاضة أن "الخوف من وقوع إصابات في صفوف الجنود بات يحد بشدة من عمل قوات الجيش"، وفي ظلّ هذا الوضع واصلت هيئة الأركان العامة صراعها مع مسألة البقاء على أهبة الاستعداد الدفاعي، أو السماح بدخول أعداد كبيرة من القوات لمخيمات اللاجئين.[9]

دوف فايسغلاس Dov Weisglass، رئيس ديوان رئيس الحكومة الراحل أريل شارون Ariel Sharon، أشار أن الأخير فهم جيداً الدروس الرئيسية لحرب لبنان الأولى، وهي أن التحرك

[9] مقابلة شخصية مع موشيه يعلون، نائب رئيس الأركان، ورئيس الأركان في أثناء الانتفاضة الثانية، تل أبيب، 2018/7/24.

العسكري المستمر مرجح أن يفشل إذا لم يحظَ بدعم الجمهور، الذي قد لا يرى سبباً يستحق الحرب، وقد يجد المستوى السياسي صعوبة بإقناع ذوي القتلى والجرحى بمشروعيتها.

مع أن شارون اعتاد أن يقتبس كلام رفائيل إيتان Rafael Eitan رئيس أركانه الأسبق أن "شعب إسرائيل يجند ويقاتل فقط عندما يكون العرب على أبواب حيفا، والشظايا بين أسنانهم"، ولذلك تمّ تأجيل عملية "السور الواقي Defensive Shield" حتى اقتنع شارون بأنها بحاجة للحصول على دعم شعبي جماهيري "من الجدار إلى الجدار".

عملية تفجير داخل فندق بارك

وصلت العمليات الفلسطينية المسلحة ذروتها في آذار/ مارس 2002، بمهاجمة فندق بارك، وأظهرت الهجمات ارتفاعاً حاداً بقوتها، وقدمت مبرراً لصانعي القرار لشن عملية السور الواقي، وهو ما أكده يائير جولان Yair Golan قائد لواء الناحال Nahal Brigade بقوله إننا "حصلنا على شرعية العملية من الإسرائيليين في مارس 2002، حتى لو تضمنت تكلفة بوقوع خسائر بشرية في صفوف الجيش".[10]

الخسائر الإسرائيلية خلال سير حرب لبنان الثانية 2006:

شكلت حرب لبنان الثانية نموذجاً للعمل العسكري في تفادي وقوع إصابات في صفوف الجيش، بإحجام صناع القرار عن القيام بخطوة برية واسعة النطاق ضدّ حزب الله، على الرغم من أنها شكلت فرصة لإزالة تهديده الصاروخي شمال "إسرائيل"، مع أن تركيز الضربات الجوية ونيران المدفعية المكثفة وعمليات السياج المحكمة، لم تكن كافية، لكن "صدمة الوحل اللبناني"، كما

[10] Yoram Peri, *Generals in the Cabinet Room: How the Military Shapes Israeli Policy* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2006), p. 241.

أسماها كبار مسؤولي المستويين السياسي والعسكري خلال الحرب، شكلت الردّ الإسرائيلي على الحزب.[11]

في الوقت ذاته، حصل انطباع خاطئ لدى القيادة الإسرائيلية بالاعتماد المفرط على القوة الجوية، على الرغم من أنها ليست حلاً فعالاً للحد من إطلاق الصواريخ قصيرة المدى، فتقرر توسيع طبيعة النشاط الأرضي قليلاً إلى غارات برية محدودة بغرض إنقاذ حياة الجنود، لكن القيود القتالية العديدة التي فُرضت على قوات الجيش منعتهم من إكمال مهامهم، وبأسرع وقت ممكن.[12]

في الوقت نفسه، وبشكل غير مباشر، وفي بعض الأحيان، أدت القيود القتالية المصممة لحماية القوات لوقوع عدد أكبر من الخسائر البشرية في صفوفها، فيما انخفض مستوى تحفيز الجنود، وألقت التغييرات المتكررة في المهام والأوامر الغامضة، بظلال من الشكّ على أهميتها، وبالتالي فضلت في بعض الحالات عدم تعريض الجنود للخطر بسبب أدائهم.[13]

مع استمرار الحرب، ازدادت الحاجة لتقديم إنجازات حقيقية ينظر إليها الجمهور على أنها كبيرة، ولذلك تمّ تنفيذ تحركات عسكرية ذات مغزى رمزي، بعضها ينطوي على مخاطر كبيرة للقوات الإسرائيلية، لكنها فشلت في إيجاد وعْي بالنصر، بل تضمنت العديد من الخسائر، مع

---

[11] إيدو هيخت وإيتان شامير، الزيادة في التهديدات معتدلة، والحاجة لقوات آلية واضحة في الجيش الإسرائيلي، رمات جان، جامعة بار إيلان، مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص 29.

[12] أفرايم عنبار، كيف فشلت إسرائيل في لبنان في صيف 2006، رمات جان، جامعة بار إيلان، مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 5-8.

[13] مائير إلران، "الجبهة الداخلية في حرب لبنان الثانية"، في: مئير إلران وشلومو بروم (محرران)، **حرب لبنان الثانية: جوانب استراتيجية** (تل أبيب، 2007)، ص 107.

قلة من الإنجازات العسكرية، وزادت بين الجمهور الشعور بالفشل والعبثية بسبب سقوط القتلى، ومن الأمثلة البارزة على ذلك المعارك المتكررة في بنت جبيل، والشروع في تحرك أرضي واسع باعتباره محاولة أخيرة لإحضار الصورة المرجوة للنصر التي أرادها الجمهور.[14]

تجدر الإشارة أنه في بداية الحرب ظهر دعم واسع من الإسرائيليين، ولم تنشأ خلافات حول خوضها، بل أظهرت استطلاعات الرأي دعماً شعبياً لرد قاسٍ على الحزب، وتأييداً وتبريراً للحرب، وإسناداً للقيادة السياسية والجيش، على الرغم من وقوع إصابات في الجبهة الداخلية وعلى جبهات القتال نتيجة قصف الحزب الصاروخي، ولم يغير القتال البري في جنوب لبنان الدعم الكاسح للحرب.[15]

أظهر استطلاع أُجري في 31 تموز/ يوليو و1 آب/ أغسطس أن 93% يعتقدون أن حرب لبنان مبررة، و79% يؤيدون استمرارها حتى تحقق جميع أهدافها، حتى الآباء الذين فقدوا أبناءهم الجنود خلال الحرب دعموها، وبالرغم من إجبارها للعديد من المستوطنين على العيش في ملاجئ في ظروف قاسية، وتُرك آخرون دون حماية من الصواريخ، لكن رؤساء المستوطنات الشمالية لم يحثوا الجيش لإنهاء الحرب، إلا بتغير الواقع على طول الحدود، مرة واحدة وإلى الأبد.[16]

[14] إيريت زئيفي، "احتضان الشمال: الإعلان والوطنية في حرب لبنان الثانية"، منشورات كيشر، 2009، ص 67.

[15] عامير رابابورت، **النار على قواتنا: هكذا خذلنا أنفسنا في حرب لبنان الثانية** (تل أبيب: معاريف، 2007)، ص 118.

[16] Stuart A. Cohen, Israel and its Army: From Cohesion to Confusion (London: Routledge, 2008), p. 60.

تمت عملية "الرصاص المصبوب Cast Lead" في غزة بين كانون الأول/ ديسمبر 2008 وكانون الثاني/ يناير 2009، بشكل مشابه لحرب لبنان الثانية 2006، على الرغم من أن أهدافها كانت محدودة منذ البداية، وتمثلت بمهاجمة الجناح العسكري لحماس، وردعه عن مواصلة إطلاق الصواريخ على "إسرائيل".[17]

بدأت مرحلة الهجوم البري بعد أسبوع من الضربات الجوية التي هاجمت بنك الأهداف في غزة، وبعد العملية أجرى الجيش دراسة لفحص العلاقة بين الحساسية تجاه الخسائر البشرية، واستخدام القوة العسكرية، ووجدت أن الرغبة بتجنب الإصابات تُرجمت إلى استخدام واسع النطاق للمدفعية والقوات الجوية، قبل إدخال المشاة، لتقليل عدد الخسائر بين الجنود، وأن الحساسية لوقوع القتلى بينهم أثرت أيضاً على أنماط استخدام القوة القتالية.[18]

عندما تصاعد معدل الهجمات من غزة مرة أخرى، بدأت "إسرائيل" عملية "عمود السحاب Pillar of Cloud" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، التي اكتفت بضربات جوية، وتحققت الإنجازات الرئيسية في الساعات الأولى من خلال الضربات الجوية المفاجئة والدقيقة.

شكلت عملية "الجرف الصامد Protective Edge" في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2014، أكبر عملية عسكرية للجيش منذ حرب لبنان الثانية، لكن "إسرائيل" شهدت فيها تردداً لافتاً، بعد إدراكها أنها ستتطلب نيراناً عدوانية لتقليل الخطر على الجنود، مما عرضها لانتقادات دولية.

[17] يهودا بن مائير، "عملية الرصاص المصبوب: الجوانب السياسية والرأي العام"، تحديث استراتيجي، ص 28.

[18] إيتان شامير وأفرايم عنبار، "جز العشب": استراتيجية إسرائيل للتعامل مع النزاعات المستمرة التي لم يتم حلها، رمات جان، جامعة بار إيلان، مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 22.

مرة أخرى، جرت محاولة للاكتفاء بالغارات الجوية فقط، لكن بعد عشرة أيام اضطرت الحكومة لإصدار أوامر للقوات البرية بتدمير أنفاق حماس الهجومية، حيث تبين أنها محصنة ضدّ الضربات الجوية.[19]

بعد أن كشف استطلاع في 22 تموز/ يوليو أن 73% من الإسرائيليين يعتقدون أنه يمكن تحقيق إنجازات الحرب، وجد استطلاع آخر في 27 تموز/ يوليو أن 65% يعتقدون أن "إسرائيل" تفوز، ولكن في نهاية النشاط البري تآكل هذا التقييم، فأظهر استطلاع في 6 آب/ أغسطس بعد يوم من انسحاب قوات الجيش من غزة، أن 51% فقط يعتقدون أن "إسرائيل" انتصرت، وبلغ عدم الرضا عن نتائج الحرب ذروته في استطلاع في 27 آب/ أغسطس، واعتقد 59% أن "إسرائيل" لم تنتصر في الصراع.

وطالما أن مدة النشاط البري كانت محدودة، أسبوعين فقط، فإن عدد القتلى الإسرائيليين خلالها كان منخفض نسبياً، ولكن لو طالت مدته، وزاد عدد القتلى، واقترن بقلة الإنجازات، لكان هناك احتمال أكبر لتشكيل احتجاج إسرائيلي عام.[20]

وأسهم إدخال نظام القبة الحديدية Iron Dome للخدمة في 2011 بشكل كبير بتقليل عدد القتلى في الجبهة الداخلية، مما أثر على الدعم الجماهيري الكبير والمطول للحرب، مع أن معدلات اعتراضها المرتفعة لصواريخ حماس لم تؤد فقط لزيادة إحساس الجيش بالأمن والثقة، وقللت من العواقب الاقتصادية للحرب على الإسرائيليين، لكنها أتاحت مجالاً للمناورة للمستوى السياسي، بمنحه الوقت للتصرف، دون الحاجة لردود سريعة.

---

[19] عاموس هارئيل، "الجرف الصامد: من العملية إلى المعركة على الطريق إلى الحرب"، **هآرتس**، 2014/7/21، انظر: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2382693

[20] يهودا بن مئير، (2014). "الجرف الصامد: القطار الشيطاني للرأي العام"، في: عنات كيرتس وشلومو بروم (محرران)، **الجرف الصامد – التداعيات والدروس** (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي)، ص 115–116.

الخاتمة:

طوال تاريخ "إسرائيل" شكّل الخوف من القدرة الاستيعابية المنخفضة للمجتمع الإسرائيلي لمواجهة أعداد القتلى أحد الاعتبارات المهمة في عملية صنع القرار في الأمور العسكرية، واشتد هذا الخوف منذ منتصف التسعينيات.

تظهر المراجعة الواردة في هذه الورقة البحثية أن صانعي القرار الإسرائيلي في العقود الأخيرة يعتقدون أن الخسائر في صفوف الجنود ستؤثر سلباً على الرأي العام، وتؤدي لضغوط عامة لوقف القتال، وتؤثر على مكانتهم العامة، ومن الواضح أن هذا القلق يُعطي وزناً في قراراتهم، مما انعكس في الجهود المبذولة لتقليل عدد القتلى في العمليات العسكرية.

مع أن الدعم الذي دأب الجمهور على منحه لصانعي القرار للاستمرار في العمليات العسكرية لم يستخدم بطريقة صحيحة، لأنهم اختاروا التصرف بحذر شديد، مما قد يحول دون إمكانية تحقيق إنجازات، وفي النهاية أسهم عدم تحقيقها لتراجع تأييده للصراعات التي تورطت فيها "إسرائيل" منذ بدء الألفية الثالثة، وانتشار مشاعر خيبة الأمل، وشيوع الفشل لدى الجمهور.

تجدر الإشارة أن الخوف المفرط لدى صانعي القرار من وقوع إصابات في صفوف الجيش والإسرائيليين له عواقب سلبية عديدة على سير الحرب ونتائجها، ومن ذلك عدم الرغبة الشديدة في المناورة البرية، وفرض مزيد من القيود القتالية على القوات لتقليل الخسائر، مثل تجنب القتال في وضح النهار، ومنعهم من إكمال مهامهم بنجاح، وأحياناً شكل الخوف من سقوط المزيد من القتلى للحد من النشاط العدواني للجيش.

في العقود الأخيرة رأى صناع القرار الإسرائيلي أن عدم وقوع إصابات هو إنجاز بحد ذاته، لكن السعي لتقليل الخسائر أدى لقلة الإنجازات، صحيح أن الرغبة بتقليل الخسائر مطلوبة، باعتباره التزاماً أخلاقياً من الحكومة تجاه الإسرائيليين، لكن عندما يشكل هذا الخوف قيداً يتفوق على الاعتبارات الاستراتيجية والعسكرية، فإنه يصبح "رهاباً" تنبثق عنه العواقب الإشكالية.

تجلى ذلك منذ انتهاء الحرب على غزة في 2014، حيث شهدنا بعدها عدة جولات من التصعيد مع حماس، وغالباً ما ظهرت أنباء دورية حول إطلاق عملية عسكري أخرى في غزة، ولكن اتضح أنه ليس قراراً سهلاً، على الرغم من أن دروس التاريخ تُظهر أن تأجيل التعامل مع تهديد عسكري، سيؤدي لمواجهة أكثر صعوبة في المستقبل، وبتكلفة أعلى في حياة الإسرائيليين، مما يتطلب من صانعي القرار أن يتذكروا أن حماية أرواح الإسرائيليين لها الأسبقية، دون أن يتحول تجنب وقوع القتلى إلى هدف للحرب بحد ذاته.

تناقش هذه الدراسة "حساسية المجتمع الإسرائيلي لقتلى الحروب، وأثرها على قرارات الحملات العسكرية" الخشية الإسرائيلية من تزايد سقوط القتلى في أيّ حرب تشنها دولة الاحتلال على الفلسطينيين، سواء في الجبهة الداخلية أم في صفوف الجيش، مما شكل كابحاً وحائلاً أمام صدور أي قرار إسرائيلي بالذهاب إلى حرب مفتوحة، وعلى أي جبهة عسكرية كانت، بعيداً عن الجولات السريعة والخاطفة.

لعل لغة الأرقام تمنح هذه الدراسة أهمية استثنائية، وتجعل من الشروع في ترجمتها مسألة تكتسب وجاهة علمية وسياسية في الوقت نفسه، لا سيّما ونحن نتحدث عن تصاعد تدريجي في أعداد القتلى الإسرائيليين خلال المواجهات العسكرية التي شنّها الاحتلال على الفلسطينيين.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net